

تقرير الرائد العربي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

2025

الحق في المياه وتغيّر المناخ

حق المياه في ليبيا

دراسة حالة

ملاك التائب

مستشارة مستقلة، ومدوّنة، وباحثة



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلَّ إصدار على حقٍّ معيّن وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمُّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعيّنين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميين، وممثلي الحكومة في كلِّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقِّ في المياه. وقد أعدَّ بهدف تقديم تحليل شاملٍ ونقديٍّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّةً للدعوة إلى أعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

<http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot
für die Welt



Norwegian People's Aid

حق المياه في ليبيا

دراسة حالة

ملاك التائب

مستشارة مستقلة، ومدوّنة، وباحثة

مناخية؟». كما نُشرت دراسة حالة أعدّتها حول شحّ المياه في جبال نفوسة في ليبيا وتأثيره على المجتمع الأمازيغي ضمن التقرير الرئيسي لعام 2023 الصادر عن مجموعة حقوق الأقليات الدولية حول اتجاهات الأقليات والشعوب الأصلية في ما يتعلّق بالمياه. وقد نُشرت أعمالها في عدد من المنصات والدوريات، من بينها منصة LUISS المتوسطة، وCDA للتعلّم التعاوني، والمبادرة العربية للإصلاح (ARI)، والمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، ومنصة The Policy Corner، ومعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، ومركز الإصلاح الأوروبي (CER).

ملاك التائب مستشارة مستقلة، ومدوّنة، وباحثة من ليبيا، تقيم حاليًا في باريس، فرنسا. تحمل درجة الماجستير في السياسات البيئية من جامعة «ساينس بو» في باريس، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من طرابلس، ليبيا. وهي باحثة زميلة مشاركة في معهد الكربون، وخبيرة أولى في مجالها لدى مبادرة المناخ والمياه (CWI). كما شغلت سابقًا منصب زميلة في مجال الأمن البيئي في مركز المناخ والأمن التابع لمعهد المخاطر الاستراتيجية، وكانت زميلة غير مقيمة في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP). عملت ملك كمستشارة لدى الجامعة الأميركية في القاهرة، حيث تناولت قضايا الأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي في تونس، كما عملت كمستشارة مع المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)، حيث ركّز عملها على الاقتصاد الدائري في قطاع المياه، مع اهتمام خاص بدول مجلس التعاون الخليجي وإدارة المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منذ إتمامها درجة الماجستير عام 2020، انخرطت ملك بشكل فاعل في مجال السياسات البيئية، مع تركيز خاص على ترابط المياه والغذاء، وعدالة الطاقة، وقضايا الخسائر والأضرار، وذلك على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع عدسة تحليلية خاصة على ليبيا، إضافة إلى تونس ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2023، ساهمت ملك في عدد الربيع من مجلة Cairo Review بعنوان «COP27: نقطة تحوّل



المحتويات

06	المقدّمة
07	خلفيّة: البنية التحتية للمياه والسلطة السياسية في ليبيا
09	مشاريع المياه كأدوات لكسب الولاء السياسي
10	فشل الحوكمة وإدارة المياه الراكدة في ليبيا
11	قوانين المياه والثغرات القائمة: حقّ نظري في المياه في ليبيا
12	• التوافر وإمكانية الوصول
12	• القدرة على تحمّل التكلفة
12	• غياب تبادل البيانات والمعلومات
14	غياب المساهمة المحلية في شؤون المياه
15	الخاتمة والتوصيات

01

المقدمة

تستعرض هذه الورقة الأسباب الجذرية لتدهور الحق في المياه من خلال تحليل العوامل القانونية والمؤسسية والسياسية التي تحول دون الوصول إلى هذا الحق الأساسي. ومن خلال استعراض الأطر القانونية والمؤسسية الرئيسية التي تُنظم موارد المياه في ليبيا، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات القائمة في إدارة المياه والتي تُفاقم هذه القيود، بما في ذلك الحوكمة المُجزأة، وضعف الأطر التنظيمية، وسوء تنفيذ الأنظمة، وتداخل صلاحيات مؤسسات المياه. كما تقيّم الورقة ما إذا كانت الأطر الحالية تعكس فعلياً مبادئ الحق في المياه وتدعمها بشكل كافٍ.

وتحلّل هذه الورقة أيضاً تأثير عدم الاستقرار السياسي والنزاع في ليبيا على الحق في المياه، من خلال استعراض العوامل الاجتماعية والديناميات القبلية وتأثيرها على تسهيل الوصول إلى المياه أو تعقيده، بالإضافة إلى دورهما في تعميق أوجه عدم المساواة في التوزيع وجودة الخدمات. كما ستُقيّم دور البنى التحتية المائية الضخمة، ولا سيّما مشروع النهر الصناعي العظيم، في تعزيز الأمن المائي وضمان الوصول إلى المياه. وأخيراً، ستقدّم الورقة توصيات سياسية مستندة إلى الحوار التشاوري بين أصحاب المصلحة الذي عقد في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والذي ركّز على الحق في المياه، حيث سيتم عرض رؤى حول تصوّرات الناس، وتسليط الضوء على التحديات، وتوفير الفرص لتبادل الأفكار والآراء.

لا يتأثر مشهد الأمن المائي في ليبيا بالعوامل الجغرافية فحسب، بل أيضاً بالديناميات السياسية التي طغّت على واقع المياه في البلاد. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي يعتمد إلى حدّ كبير على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للإيرادات، تتمتع ليبيا أيضاً بأحواض كبيرة من المياه الجوفية الأحفورية غير المتجددة بمعظمها، والتي تم اكتشافها تزامناً مع النفط في خمسينات القرن الماضي. وقد أدّت هذه الوفرة إلى اعتماد ليبيا على المياه الجوفية نظراً لمحدودية موارد المياه السطحية وانعدام الأنهار.¹ بالإضافة إلى ذلك، يقتصر هطول الأمطار على مناطق محدّدة على طول الساحل الشمالي، كما أن الطلب يتجاوز العرض من المصادر المتجدّدة، ما يزيد من الضغط على المصادر غير المتجدّدة.² ونتيجةً لذلك، تواجه ليبيا تحدّياً ملحاً في إدارة مواردها المائية بفعالية، ما يتطلب تحركاً عاجلاً وتدخّلات استراتيجية.

تمكّن ليبيا، بفضل مواردها الطبيعية، من أن تصبح واحدة من الدول المؤثرة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبعد توليه السلطة عام 1969، أعاد معمر القذافي تشكيل المشهد السياسي الليبي بشكل كبير وعمل على تنفيذ سياسات تركّز على التحكم في الموارد الطبيعية الوطنية. وسارع النظام إلى جعل المياه جزءاً من «مشاريعه الضخمة» الواسعة النطاق، مع التركيز على مبادرات البنية التحتية المرتفعة التكلفة مثل مشروع النهر الصناعي العظيم - أحد أكبر مشاريع الهندسة المائية التي انطلقت في أوائل الثمانينات.³ وكشف سقوط النظام عام 2011 والأزمة السياسية التي أعقبته عن هشاشة هذه المشاريع، من الناحية الهيكلية والسياسية والاقتصادية. علاوةً على ذلك، أصبح توفّر المياه وإمكانية الوصول إليها معرّضين للخطر بشكل متزايد بسبب الاضطرابات السياسية، ما يشكل تهديداً مباشراً لسبل عيش الناس وحقوقهم الأساسي في المياه.

¹ بشير بركة، 2019. أزمة المياه في ليبيا: الأسباب والعواقب والحلول الممكنة. تحليل المياه ومعالجة المياه 167، 351-358. [الرابط](#)

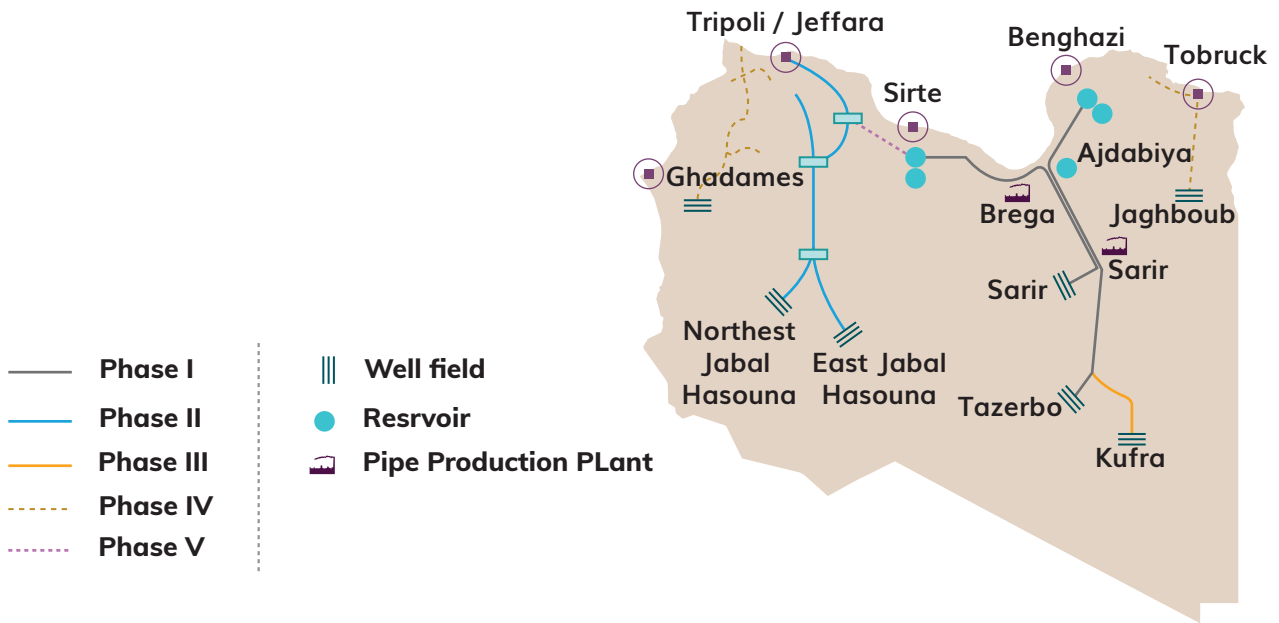
² الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2023. صحيفة حقائق المناخ في ليبيا. [الرابط](#)

³ جودة ر. جودة حمد، مارلينا م. خفيفة، وان زهيري و. يعقوب، 2017. إدارة الموارد المائية في ليبيا: التحديات والآفاق المستقبلية. المجلة الماليزية للزراعة المستدامة، 1(2)، 02-05. [الرابط](#)

02

خلفيّة: البنية التحتية للمياه والسلطة السياسية في ليبيا

الشكل 1: خريطة شبكات مشروع النهر الصناعي العظيم⁴



ولا يزال مشروع النهر الصناعي العظيم يشكّل العمود الفقري للبنية التحتية الوطنية للمياه. كذلك، تم تصميم هذا المشروع لنقل كمّيات كبيرة من المياه من أحواض المياه الجوفيّة العميقة في جنوب ليبيا إلى الساحل الشمالي، حيث يعيش أكثر من 80% من سكّان ليبيا، مع دعم الزراعة أيضًا.⁶

غير أنّ هذا الاعتماد الكبير على مشروع النهر الصناعي العظيم أدّى إلى إهمال بنى تحتية مائية أساسية أخرى، مثل السدود ومحطّات تحلية مياه البحر. على سبيل المثال، تعاني محطّات التحلية الحالية من عدم انتظام

لطالما عانت ليبيا من شكل «خفي ومضبوط استراتيجيًا» من شحّ المياه. ففي عهد القذافي، لم تكن الموارد الوطنية تُعتبر مجرد أدوات للتنمية أو مصادر لتحقيق مكاسب «سهلة»، بل استُخدمت أيضًا كأدوات سياسية استراتيجية لبناء الدولة وترسيخ السيطرة. وبدأ ذلك مع تطوير بنى تحتية ضخمة للهندسة المائية، وخاصّة مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي عكس بشكل كبير مفاهيم قوة الدولة ومكانتها، بصرف النظر عن القيمة المضافة التي من شأنه أن يحققها للمواطنين. واليوم، يتم استخراج 90% من إمدادات المياه في ليبيا من أحواض المياه الجوفيّة الأحفوريّة،⁵

⁴ أمّاتوة، إبراهيم، س، خالد، وإكرام، أ. ف. (2024). المجلة الأفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة، تقييم جدوى تسخير الطاقة الكهرومائية من أنابيب شرب الأنهار الاصطناعية في ليبيا: فرصة للطاقة المتجددة. [الرابط](#)

⁵ حمد، صلاح وفينشام، رود. 2025. المياه الجوفية: مورد مهم لإمدادات المياه الحضرية في ليبيا. 3_10.1007/978-3-031-80920-0. [الرابط](#)

⁶ ملك التائب وعمر شعيرة. 2024. دراسة استقصائية حول التّحديات البيئية في ليبيا. منصة لويس المتوسطية. [الرابط](#)

الصيانة، وبالتالي لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد على المياه، ولا سيما في المناطق غير المتصلة بشبكة مشروع النهر الصناعي العظيم. تضمّ ليبيا 18 سدًا بسعة تخزين إجمالية تبلغ 375 مليون متر مكعب.⁷ ومع ذلك، فإن قدرتها الفعلية أقل بكثير بسبب عيوب في التصميم، وتقدم الهياكل، ونقص الصيانة الدورية.

بعد سقوط نظام القذافي، شهد مشروع النهر الصناعي العظيم، وهو النظام الرئيسي لنقل المياه العذبة في البلاد، حالة من عدم الاستقرار الشديد نتيجة هجمات متكررة شنتها جماعات وأفراد مسلّحون. وشملت هذه الحوادث أعمالاً تخريبية وسرقة محوّلات كهربائية وأنابيب ومعدّات للتحكّم والتشغيل.⁸ ومنذ العام 2011، أدّت هذه الاعتداءات المتكررة إلى انقطاع إمدادات المياه العذبة عن عدد كبير من المناطق والمراكز الحضرية، ما هدد قدرة السكّان على الوصول إلى المياه، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان.

من الناحية المؤسسية، أنشأ النظام السابق هيئات حيوية لإدارة المياه ضمن إطار حوكمة مركزيّ وشديد الهرميّة. وقد جعل هذا الهيكل عملية إدارة الموارد تعتمد بشكل كبير على الدولة، ما ساهم في تقليص مساحة المشاركة الفاعلة للمواطنين. مع ذلك، أدّت التحوّلات السياسية في ليبيا إلى تغيير مكانة البنى التحتية الرئيسيّة، بما في ذلك مشروع النهر الصناعي العظيم؛ فبعد أن كان يُنظر إليها كرمز لقوّة الدولة، عاد ليؤدّي دوره الأصلي كمرفق خدماتي يكافح للاستمرار وسط حالة من عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين المتزايد. وفي ظلّ تصاعد النزاع واستمرار الاضطرابات السياسيّة، بات توافر المياه وإمكانية الوصول إليها يواجهان ضغوطًا متزايدة وصعوبات متفاقمة.

نتيجةً لذلك، عانت مناطق كثيرة في ليبيا من انخفاض حادّ في توافر المياه وسهولة الوصول إليها. وقد كشف هذا التدهور كيف أنّ سقوط النظام عرّى هشاشة المنظومة المائية بشكل أعمق، مبرّرًا إلى أي حدّ ساهم الضعف المؤسسي وتحديات الحوكمة في مفاقمة انعدام الأمن المائي، إذ اعتمدت إدارة المياه بشكلٍ حصري على الدولة.

⁷ مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، تحديد نهج جديد لإدارة المياه في ليبيا: المشاكل والخيارات. [الرابط](#)
⁸ ليبيا تريبيون، 2021. أعمال تخريب تهدد نهجًا صناعيًا كبيرًا يغذي البلاد. [الرابط](#)

03

مشاريع المياه كأدوات لكسب الولاء السياسي

بل أيضًا كوسيلة لضبط مجتمعات محدّدة. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك مجتمع الأمازيغ الأصلي المقيم في جبل نفوسة، وهي سلسلة جبال تقع جنوب غرب طرابلس وتمتدّ حتى الحدود التونسية.¹² فقد تعرّض أبناء هذا المجتمع لقمع منهجي من قبل النظام من خلال تقييد وصولهم إلى المياه. ورغم وصول شبكة مشروع النهر الصناعي العظيم إلى المنطقة، غير أنّ تطوير شبكات الاتصال عبر التضاريس الجبلية لم يُنفذ بالكامل. وطوال سنوات، اعتمد الأمازيغ على صهاريج نقل المياه الباهظة التكلفة، التي كانت تنقل المياه أسبوعيًا أو كل أسبوعين، لتلبية احتياجاتهم، من دون تلقّي أي تعويض من السلطات. وبعد العام 2011، أثر الوضع السياسي في ليبيا سلبيًا على توافر العملات الأجنبية، ما أدى إلى تقلبات في تكلفة نقل المياه إلى الجبل. توضح هذه الحالة كيف استخدم النظام المياه كآلية للسيطرة وأداة للضغط على المجتمعات التي تُعتبر معارضة أو أقلّ ولاءً له. وفي هذا السياق، أظهر غياب خدمات المياه الكافية كيف استخدم حرمان الناس من حقّهم الأساسي في المياه كأداة لترسيخ الهيمنة وتأكيد سلطة النظام.

خلال سبعينيات القرن الماضي، استثمر النظام السابق في ليبيا بشكل كبير في التنمية الزراعية تحت شعار «تخضير الصحراء»، فأطلق مشاريع زراعية ضخمة ومُكلفة في مختلف مناطق الصحراء الليبية. لكنّ النظام لم يكن ينفذ هذه المشاريع بغرض التنمية فحسب. بل حملت هذه المشاريع دوافع سياسية عميقة، هدفت إلى ترسيخ سيطرة النظام على الموارد الطبيعية، وتعزيز نفوذه في النسيج الاجتماعي، من خلال إعطاء الأولوية الممنهجة لمناطق معيّنة على أخرى. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع الكفرة الزراعي، الذي صُمم ليس لتعزيز الإنتاج الزراعي فحسب، بل لتوفير فرص العمل والسكن ودعم الدخل.⁹

تم نقل المياه عبر شبكات نقل واسعة إلى مناطق مثل الكفرة وسبها، وهي مناطق كان توصيل المياه فيها مُكلفًا، لكنّ النظام السابق أعطى أهلية بالغة لضمان الولاء الإقليمي والقبلي فيها. فبالتوازي مع التوسّع المستمر للجيش، سعى القذافي إلى حماية نفسه من الانقلابات المحتملة من خلال بناء تحالفات قبلية موالية للنظام. وقد ساهم في تمكين قبائل مثل ورفلة من خلال منح أفرادها مراكز استراتيجية قويّة في الجيش.¹⁰ تؤدّي القبائل دورًا محوريًا في المشهد السياسي الليبي. لذلك، ارتبطت محاولات الإطاحة بالنظام بالانقسامات القبلية العميقة. وبلغت هذه الانقسامات ذروتها عام 2011، حين اختارت قبائل المنطقة الشرقية مواجهة النظام، بينما بقيت معظم القبائل في المناطق الغربية - باستثناء الزنتان - وتلك الموجودة في المنطقتين الوسطى والجنوبية - باستثناء أولاد سليمان - متحالفة مع القذافي.¹¹

من هذا المنظور، لم تُستخدم الموارد كالمياه لترسيخ السيطرة السياسية وتعزيز الولاء للنظام فحسب،

⁹ مارك ر. ديفوريا وأرمين ستاهلي. تشرح الفوضى: أنظمة أمنية ثنائية الطبقات والحروب الأهلية في ليبيا. [الربط](#)

¹⁰ البيان. [الربط](#)

¹² حقوق الأقليات. 2023. اتجاهات الأقليات والسكان الأصليين 2023 - التركيز على المياه. [الربط](#)

04

فشل الحوكمة وإدارة المياه الراكدة في ليبيا

المحلية، وغياب الشفافية، واحتكار الدولة للقرارات المتعلقة بالمياه. ومن المهم الإشارة إلى أنه في ظل الفراغ القائم منذ العام 2011، حيث فشلت هيئات المياه في إدارة المياه بشكل مستدام في البلد، برزت جهات فاعلة أخرى. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، بعض البلديات و/أو مشغلي صهاريج المياه الخاصة الذين يتخذون قرارات مؤقتة لإدارة الوضع في مناطق معينة.

تستند ليبيا إلى تشريعات مائية موروثة من عقود سابقة، وهي لا تتوافق مع المبادئ الدولية الحديثة التي ترعى الحق في المياه. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن «الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي مُعترف به كحق من حقوق الإنسان، وهو أمر أساسي لصحة الجميع وكرامتهم ورخائهم. غير أنه لا يزال هناك مليارات الأشخاص يعيشون من دون مياه وصرف صحي مُدارين بشكل آمن»¹⁴. يُؤكد هذا الاعتراف بوضوح أهمية المياه كحق أساسي من حقوق الإنسان. في هذا الإطار، ولفهم القضايا المتعلقة بسياسات المياه في ليبيا بشكل أفضل، من الضروري إجراء تحليل أعمق للقوانين والتشريعات المائية لتحديد المساهمة المحتملة للآليات القانونية في انعدام الأمن المائي. ويمكن للنهج القائمة على الحقوق أن تُسهّل إجراء تحليل أشمل لتحديات المياه، وأن تُوجّه التوصيات التي تجمع بين الحلول التقنية والأدوات القانونية المناسبة.

إنّ فشل ليبيا في وضع استراتيجيات مائية متماسكة على المدى القصير والطويل، حال دون تحقيق الأمن المائي للبلاد. ولم يتم إجرّاز أيّ تقدم في مجال تطوير موارد مائية بديلة من شأنها تقليل اعتماد ليبيا على المياه الجوفية الأحفورية. وفي الوقت نفسه، يُسهم قطاع النفط الليبي، الذي لطالما كان محركاً رئيسياً للنزاعات والصراعات، بشكل كبير في تأجيج النزاع المستمر على السلطة في البلد.¹³ وبعد أكثر من عقدٍ من الاضطرابات، أصبح شحّ المياه يُشكّل مصدر قلق متزايد، ما جعل أزمة المياه تتصدّر قائمة الأزمات الطويلة التي تعصف بالبلد، على الرغم من أن المياه يمكن أن تكون بمثابة أداة حاسمة لتعزيز الدبلوماسية وبناء السلام.

خلال فترات النزاع، ركّزت هيئات المياه، مثل هيئة مشروع النهر الصناعي العظيم، جهودها بشكل أساسي على ضمان توفير المياه يومياً. غير أنّ التشرذم المؤسسي أثر على أداء الكثير من الهيئات الرئيسية، ولا سيّما أنّ بعض الهيئات كانت تعمل من الغرب بينما كانت أخرى متمركزة في الشرق. كما أدّى هذا التشرذم إلى غياب التخطيط المنسق لتطوير البنية التحتية المائية، وغياب التمويل المضمون، فضلاً عن عدم كفاية الصيانة الدورية لشبكات المياه. ونتيجةً لذلك، تفتقر ليبيا إلى آلية فعّالة لمواجهة نقص المياه أو مواجهة الظواهر المناخية، مثل الجفاف المطوّل.

ونتيجة النظام الشديد المركزية لإدارة المياه في ليبيا، اتّسعت الفجوة بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية بشكل ملحوظ. ولا يزال دور المجتمع المدني في حوكمة المياه ضعيفاً للغاية. فقد رسّخت الأعراف الثقافية والممارسات المؤسسية فكرة أنّ إدارة المياه هي مسؤولية حصريّة للحكومة، ما قلّص فرص مشاركة المجتمعات المحلية والفاعلين المدنيين في عمليات اتخاذ القرار. ويمكن أن يُعزّي هذا الاستبعاد إلى عدة عوامل، مثل نقص الدعم المؤسسي للمنظمات

¹³ المعهد الإسياني للدراسات الاستراتيجية 2020. الحرب في ليبيا ومواردها النفطية: هل من نظام داخل الفوضى؟ [الرابط](#)

¹⁴ الأمم المتحدة. حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي: [الرابط](#)

05

قوانين المياه والثغرات القائمة: حق نظري في المياه في ليبيا

للشعب، والحصول على مياه شرب نظيفة حق طبيعي لكل مواطن¹⁸. يُقرّ هذا البند صراحةً بالحق في المياه كحق أساسي لكل مواطن، ويصفها بأنها ملك لجميع الناس. مع ذلك، وبالرغم من أن هذه الأحكام القانونية تُؤكد على الحفاظ على المياه وحق المواطنين في الحصول عليها، لم يُطبّق حق الحصول على المياه كحق إنساني أساسي بشكل فعّال.

صدر آخر تشريع قبل عام 2011 في العام 2003،¹⁹ حيث أدخل بعض الأحكام المتعلقة بتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي في إطار الشركة العامة للمياه والصرف الصحي. وفي وقت لاحق، صدر مرسوم عام 2012 القاضي بتغيير اسم الهيئة العامة للمياه إلى هيئة المياه وضمها إلى الهيئة العامة للموارد المائية.²⁰

على الرغم من المراسيم والتدابير التشريعية العديدة التي تم تطويرها حول حوكمة المياه، لا يزال التنفيذ ضعيفاً للغاية، ويتفاقم بسبب الفساد المستشري والبيئة السياسية المعقدة. ورغم الاعتراف الصريح بالمياه كحق من حقوق الإنسان على المستوى التشريعي، هناك فجوة كبيرة بين النصوص النظرية والتطبيق الفعلي. نتيجة لذلك، غالباً ما يكون المواطنون غير قادرين على المطالبة بحقوقهم في المياه عبر الآليات القانونية عندما تعجز السلطات والهيئات الحاكمة عن توفيرها. وقد ساهم ضعف إنفاذ القوانين، إلى جانب التأثير السياسي على إدارة المياه في ليبيا، في إنتاج أوجه قصور منهجية تؤثر على إمكانية الوصول إليها وتوافرها وقدرتها على تحمل التكاليف.

علاوة على ذلك، لا تزال الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية قائمة على مستوى الخدمات، حيث تُمنح

بدأ تطوير التشريعات المتعلقة بإدارة الموارد المائية في ليبيا في عهد القلّة في خمسينات القرن الماضي. وبعد انقلاب عام 1969، عمل النظام السابق إمّا على إلغاء القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة. على سبيل المثال، ألغيت اللائحة رقم (1) لعام 1960، التي كانت ترعى موارد مياه الشرب. وركّز عدد كبير من القوانين اللاحقة على إنشاء هيئات جديدة لإدارة الموارد المائية، وتشجيع الحلول البديلة، وتنظيم مرافق المياه والصرف الصحي. وفي سبعينات القرن الماضي، صدرت عدة مراسيم تناولت تطوير محطات تحلية المياه، منها القانون رقم (123) لسنة 1972، الذي نصّ على إنشاء خمس محطات تحلية في طبرق، وزليتن، وبن جواد، وسوسة، والزاوية، ضمن خطة التنمية الثلاثية الأوسع. وسعت هذه الصكوك القانونية إلى إدارة الموارد المائية المتاحة ودعم التوسع الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، نصّت المادة الأولى القانون رقم (3) لسنة 1982 بشأن تنظيم استغلال الموارد المائية - والمكوّن من اثني عشرة مادة - على أن «الماء شراكة بين الناس، ويلتزم الجميع بالحفاظ على المياه وعدم الإفراط في استخدامها». كما نصّت المادة الثانية على أن «الموارد المائية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ملك للشعب، ويقصد بمصادر المياه في تطبيق أحكام هذا القانون جميع الموارد المائية الطبيعية سواء كانت سطحية أو جوفية».

تشمل التشريعات الرئيسية المرسوم رقم (386) لسنة 1998، الذي أصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 1982 بشأن حماية البيئة. ففي الفصل الرابع، المخصّص لحماية مصادر المياه من التلوّث، تنصّ المادة 74 على أن: «موارد الجماهيرية العظمى المائية ملك

¹⁵ الرابط

¹⁶ جمعية القانونيين الليبيين. القانون رقم (123) لسنة 1972. الرابط

¹⁷ الرابط

¹⁸ الرابط

¹⁹ جمعية القانون الليبي. مرسوم رقم (25) لسنة 2003. الرابط

²⁰ الرابط

إلى أي حدّ يمكن استهداف البنية التحتية للمياه عمداً خلال فترات الاضطراب. على سبيل المثال، خلال ثورة 2011، قطعت القوات التابعة للنظام إمدادات المياه إلى طرابلس،²¹ وفي عام 2019، استهدف هجوم حفر على طرابلس مكوّنات رئيسية من مشروع النهر الصناعي العظيم، ما أدى إلى تقييد توفّر المياه والوصول إليها بشكل أكبر.²² تُسلط حوادث مماثلة في مختلف المدن الليبية الضوء على الثغرات المستمرة في أعمال الحق في المياه، كما هو مُحدّد في إطار الأمم المتحدة، من حيث التوافر والجودة وإمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف وعدم التمييز. يهدف القسم التالي إلى تحليل هذه العناصر الإطارية من منظور قائم على الحقوق.

الطرق الرئيسية.

لا تضمن الأطر المؤسسية الحالية توافر المياه وإمكانية الوصول إليها على المدى الطويل، نظراً للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية القائمة وغياب الرؤية والتخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد. كما تُشدد هذه الأطر على أهمية توفير المياه، لكنّها تغفل تماماً الآليات العمليّة لضمان توافرها وإمكانية الوصول إليها. وبالتالي، فإنّ الاعتماد على مصدر واحد للمياه لتلبية احتياجات السكان المتزايدة يُهدد استدامة هذه الموارد وتوافرها على المدى الطويل. وفي ظلّ غياب حلول مائية بديلة، مثل تحلية المياه ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي، يظل توافر المياه وإمكانية الوصول إليها مهدّدين بشدّة.

الاضطرابات وتزايد حالة عدم اليقين كشفت عن حدود الخدمات «المجانية»، حيث دفع الناس ثمن ذلك. على سبيل المثال، لا تتمتع منطقة تاجوراء، وهي ضاحية نابضة بالحياة في طرابلس، بوصول إلى شبكة المياه والصرف الصحي البلدية، ما اضطر الأسر إلى تحمّل كلفة المياه بالكامل من دون أي تعويض أو دعم حكومي.²³

إلى المياه حسب المنطقة، وجودتها، أو تصنيفها حسب المصدر والاستخدام. كما أنّ غياب أنظمة البيانات والمعلومات المُحدّثة في مختلف المجالات، بما في

الأولوية للمراكز الحضرية الكبرى مثل بنغازي وطرابلس نظراً للكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي المركز فيها. في الوقت نفسه، لا تزال المناطق الريفية تعاني من محدودية الخدمات، بما في ذلك الوصول إلى المياه. ويؤدي هذا التفاوت إلى تفاقم عدم المساواة في الحصول على المياه. على سبيل المثال، يتجلى ذلك في جبل نفوسة في ليبيا، حيث اعتمد السكان منذ فترة طويلة على المياه المنقولة بالصهاريج، التي غالباً ما ترتفع أسعارها مع الوقت.

منذ عام 2011، أدى الانقسام السياسي إلى خلل إداري وتوزيع غير عادل للموارد. وقد أظهر النزاع المستمر، إلى جانب تزايد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي،

■ التوافر وإمكانية الوصول

بموجب بند توافر المياه في إطار عمل الأمم المتحدة، تُظهر ليبيا اختلالاً واضحاً بين توافر المياه وإمكانية الوصول إليها. فعلى الرغم من أنّ مشروع النهر الصناعي العظيم أنجز ظاهرياً لتوفير المياه لكافة السكان، لم يحقق هذا المشروع الضخم هذا الهدف على أرض الواقع. وقد شدّد النظام على الاكتفاء الذاتي من خلال أحد أشهر شعاراته، القائل: «لا حرية لشعب يأكل من وراء حدوده». غير أنّ الواقع لم يعكس هذا الادعاء؛ إذ عانت الفئات المهمّشة والمجتمعات الأصلية من صعوبات في توافر المياه وإمكانية الوصول إليها منذ عهد القذافي. واستمرّ الوضع في التدهور منذ ذلك الحين، ولا سيّما خلال فترات النزاع، حيث تصبح مصادر المياه البديلة مثل صهاريج النقل أقل توفراً نتيجة إغلاق

■ القدرة على تحمّل التكلفة

تُعَدّ القدرة على تحمل تكاليف المياه قضيةً جوهرية أخرى، على الرغم من تصوير المياه لفترة طويلة كسلعة مجانية. وقد شكّل ذلك أحد أوجه التلاعب الذي مارسه النظام السابق، إذ جرى توفير المياه للسكان مجاناً. ففي المناطق التي تصلها خدمات النهر الصناعي العظيم، كانت الحكومة عملياً تتحمّل الكلفة عبر تقديم الدعم المالي والاستفادة من عائدات النفط. غير أنّ فترات

■ غياب تبادل البيانات والمعلومات

من الناحية الفنية، يُمثل نقص البيانات المُحدّثة تحدياً كبيراً لحوكمة المياه. فليس هناك منضّة بيانات عامة تُوفّر للمواطنين معلومات شاملة حول إمكانية الوصول

²¹ رويترز. 2011. قوات القذافي تقطع إمدادات المياه عن طرابلس. [الرابط](#)

²² الجزيرة. 2019. جماعة مسلحة ليبية تقطع إمدادات المياه عن طرابلس. [الرابط](#)

²³ بركة، بشير، وغولة، هدي، ومصباح، حنان. (2018). نقص المياه البلدية وقضايا المياه ذات الصلة في مدينة تاجوراء: دراسة حالة لرفع الوعي العام. الحفاظ على المياه وإدارتها. 33-35. [الرابط](#) wcm.02.2018.33.35/10.26480

خطيرة في الحوكمة. كما يُقوّض نقص البيانات الموثوقة عملية تطوير سياسات وحلول مائية قائمة على الأدلة. فبدون معلومات دقيقة وآنية، يتعذّر تقييم التقدّم المُحرَز ومقارنته، وهو أمر أساسي لقياس التحسينات وتحليل المخاطر. ومن منظور قانوني، يتعارض غياب البيانات مع مبادئ الشفافية والمساءلة.

ذلك المياه، يُعيق توزيع المياه بشكل فعّال وصيانتها والتخطيط لمشاريع التوسّع.

في غياب بنية معلوماتية واضحة وحديثة لقطاع المياه، يصبح من الصعب للغاية تحديد الفجوات القائمة في الوصول إلى المياه ومعالجتها، ما يولّد فراغًا وثغرات

06

غياب المساهمة المحلية في شؤون المياه

كما ذكر سابقًا، عمد النظام السابق بشكل ممنهج إلى تقليص وإلغاء دور المجتمعات المحلية في طرح الحلول والدفاع عنها بشأن القضايا التي تمس المجتمع بشكل مباشر. ومن خلال السيطرة الاستبدادية، وجّهت الحكومة رسالة مباشرة مفادها أنّ إدارة الموارد وتقديم الخدمات هي صلاحية حصريّة لها، من دون أيّ مجال للتشاور الفعلي مع المواطنين. ورغم أنّ النظام السابق استخدم اللجان الاجتماعية في الجماهيرية لإجراء مشاورات شكلية، غير أنّ هذه الإجراءات لم تُطبّق في عمليّة صنع القرارات أو في تطوير المشاريع.

في ظل أزمة المياه المستمرة في ليبيا، يُعدّ إشراك منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية أمرًا ضروريًا وليس اختياريًا. فبعد تطوّر المجتمع المدني الليبي بعد عام 2011، عالجت المنظمات المحلية، رغم قدراتها المحدودة والتحديات، احتياجات المياه من خلال تدخلات إنسانية، مثل التوزيع والصيانة المحدودة خلال فترات الاضطرابات. غير أنّ التركيز على الجهود الإنسانية قد يُغفل البُعد الحقوقي في مجال المياه. فهو يحول دون تكوين وعي مجتمعي طويل الأمد وفهم للأدوات والأساليب اللازمة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي. لذا، تُعدّ المشاركة المجتمعية الفعّالة في برامج التوعية وفي إدارة موارد المياه من خلال نهج قائم على الحقوق أمرًا حاسمًا؛ إذ أنّ غيابها يؤدي إلى ضعف الإحساس المجتمعي بالملكية وزيادة حالات التهميش.

07

الخاتمة والتوصيات

إمكانية الوصول إليها والحفاظ عليها. ومن شأن ذلك أن يساهم في توحيد العمليات وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة لتطوير الاستراتيجيات اللازمة لإدارة المياه، ولا سيما في مواجهة تأثير تغير المناخ على أحواض المياه الجوفية الأحفورية.

- إنشاء بيئة فعّالة ومُفكّنة تُشجّع مختلف أصحاب المصلحة، كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية، على المشاركة والمساهمة بفاعلية في إدارة الموارد المائية في ليبيا. وتُعدّ مشاركة القطاع الخاص أساسية، إذ يُمكنها تطوير حلول حاسمة لمواجهة التحديات المُتعدّدة في قطاع المياه، ولا سيما في مجال الإدارة اللامركزية للمياه وتحلية المياه. وعند تمكين القطاع الخاص، يصبح في مقدوره أن يُساهم في تحسين التقنيات والاستراتيجيات القائمة، ليس من الناحية الفنية فحسب، بل أيضًا من الناحيتين التشغيلية والمالية.

- من الضروري ربط التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه بعملية تطبيقها من خلال إنشاء لجنة فرعية على المستويين البلدي والوزاري. فمن شأن ذلك توفير الرقابة اللازمة وضمان إنفاذ هذه القوانين واللوائح بشكل فعّال. وفي الوقت نفسه، من المهم الحدّ من الضغوط القبلية والمناطقية في كيفية تطبيق هذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة مستوى وعي الناس بحقوقهم في المياه.

- يجب إعطاء الأولوية لإجراء تعديلات محدّدة على تخطيط موارد المياه غير التقليدية وتطويرها في ليبيا. فلا ينبغي أن يقتصر تركيز السلطات على تنويع موارد المياه، مثل تحلية المياه وإعادة استخدامها، من الناحيتين الفنية والاقتصادية، بل يجب أيضًا النظر في التحسينات القانونية لضمان تطوير هذه الحلول بشكل كافٍ، وضمان توافر المياه وإمكانية

لقد أتاح تطبيق منظور قائم على حقوق الإنسان تجاه قضية المياه في ليبيا ضمن هذه الدراسة فهمًا أوضح لوضع المياه والأزمات المرتبطة بها في البلاد، ما وفّر رؤية معقّقة لمعالجتها بشكل شامل. وسلّط التحليل الضوء على التحديات المستمرّة والمنهجية الناشئة عن السياسات والتشريعات. كما أظهر أنّ وجود السياسات وحده لا يضمن التنفيذ الفعّال. يؤدّي التقاعس عن تطبيق قوانين المياه إلى إغفال المياه كحقّ أساسي من حقوق الإنسان. وبناءً على مراجعة القوانين واللوائح والأطر القائمة، بالإضافة إلى المشاورات التي أجريت مع الجهات المعنية الليبية، تُقدّم التوصيات التالية لمعالجة هذه القضايا:

- يُعدّ تعديل تشريعات المياه خطوة حاسمة لضمان حماية القوانين الحالية وتعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على المياه وجودتها. ويجب أن تشمل هذه الخطوة مراجعة مُفصّلة للأنظمة القائمة من قِبَل لجنة قانونية مُعيّنة لتحديد أيّ ثغرات أو تناقضات قد تُعيق الوصول العادل إلى الموارد المائية. كذلك، يجب على السلطات إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق وشاملة مع الجمهور، والتشاور مع الجهات المعنية لضمان مراعاة احتياجات الناس من المياه وإدماجها بوضوح في عملية مراجعة التشريعات. ويجب أن تضمن عملية المراجعة إدراج تعريف واضح لآليات المساءلة التي تُعرّف المياه كحقّ أساسي من حقوق الإنسان، ما يُمكن الناس من الحصول على المياه في إطار الحماية القانونية.

- إنشاء هيئة موحّدة للمياه بغية القضاء على اختلال التوازن والازدواجية في القرارات التي غالبًا ما تُأخذ في هيئات إدارة المياه في ليبيا. وتضمن الهيئة المركزية إدارة الموارد المُتاحة بطرق مستدامة وعادلة، مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في

الوصول إليها وبأسعار معقولة لجميع المواطنين
على قدم المساواة.

تعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربيّة للتنمية
في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250
منظمة مجتمع مدني من خلفيات مختلفة) و 25 عضو من
منظمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربيّة
غير الحكومية للتنمية